في قوله وهو مرفوع ابدا حتى يدخل عليه ناصب او جازم
المرفوعات جمع المرفوع لان موصوفه اللفظ وهو
مذكر لا يعقل ويجمع هذا الجمع مطردا صفة المذكر الذي
لا يعقل ويجمع هذا كالصافنات للمذكور من الخيل وكالايام
الخاليات والجبال الراسيات وليس جمعا لمرفوعة لقوله
سبعة وفيه ما تقدم لما تقدم عن النووي ولا يخفى
ان المرفوعات اكثر من سبعة اذ بقي منها اسم افعال
المقاربة واسم ما ولا ولات وان المشبهات بليس وخبر
لا النافية للجنس فعموم المبتدا هنا وخصوص الخبر
وهو قوله سبعة لم يقصد به حقيقة الاصطلاح الحصر
بل التسهيل على المبتدا لمنعه عن التوحش لكثير المرفوع في المستقرة
الناشئة عن الاشارة للغير بالتعبير بما يشعر بعدم الحصر
فيها فان قلت فما الحكمة في اقتصاره على ما ذكره قلت
لعل ذلك لشهرتها وكثرتها هذا ولقائل ان يقول
لا نسلم ان هذه المذكورات خارجة عن السبعة المذكورة
لان المراد باخوات كان الكلمات التي ترفع المبتدي وتنصب
الخبر فدخل في اسم كان واخواتها اسم افعال المقاربة واسم ما
ولا ولات وان المشبهات بليس ولا ينافي ذلك ما ياتي
من قوله وهي كان وامسى الخ لانه اقتصار على المشهور والمراد
باخوات ان الكلمات التي تنصب المبتدا وترفع الخبر فدخل
في خبر ان واخواتها لا النافية للجنس مع ان المص ذكره خبره
في المنصوبات كما سياتي وعدل عن الاضمار الى الاظهار
لانه اوضح للمبتدي المقصود بالذات بوضع هذه
المقدمة وبدا بالمرفوعات لانها العمدة ثم ثنى بالمنصوبات
لانها العمدة ثم ثنى بالمنصوبات لانها فضلة غالبا
ثم

ثم ثلث بالمجرورات لانها منصوبة المحل فهي دون المنصوبات
لفظا وقد تقدم من المرفوعات الفاعل لانه اصلها عند الجمهور
لانه جزء الجملة الفعلية التي هي اصل الجمل في الاخبار اذ الاصل
ان يخبر بالفعل لكونه لم يوضع الا له ولان التركيب فيها اشد — متزاج
احد الجزئين وهو الفعل بلا خلاف اكثر ولان عامله اقوى
من عامل المبتدا لانه لفظي كالفاعل لا يوجب كونه اصلا — ومناسبة العامل مع المعمول موجبة لقوة عمله بان قيل كون عامل الفاعل اقوى من عامل المبتدا
بالنسبة الى المرفوعات قلت اجيب بان المراد انه اقوى من المبتدا
مثلا فيدخل في الحكم خبر المبتدا والمبتدا اصل بالنسبة الى — وخبره
سائر المرفوعات فتثبت اصالته بالنسبة الى سائر
المرفوعات ايضا وقيل اصل المرفوعات المبتدا لانه باق
غالبا على ما هو الاصل في المسند اليه وهو التقدم فان
قلت لا يلزم من هذا الدليل الاصالة المبتدا بالنسبة الى الفاعل
والمدعي ان المبتدا اصل المرفوعات قلت اجيب بان اصالة
المسند اليه بالنسبة الى المسند واصالة المبتدا بالنسبة
الى اسم ما ولا وان متحقق فان ظاهر ان واعتمد
عليه في ثبوت المدعي ولان المبتدا يحكم عليه بكل
حكم جامد ومشتق فكان اقوى بخلاف الفاعل فانه
لا يحكم عليه الا بالمشتق وقيل كلاهما اصلان احدهما محمول — وليس
على الاخر ولا فرع عنه واختاره الرضي ونقل عن الاخفش
وابن السراج قال وكذلك التمييز والمستثنى اصول — مطلب اصل المنصوب التمييز والمستثنى
في النصب كالمفعول وليست محمولة عليه كما هو مذهب
النحاة انتهى قال ابو حيان وهذا الخلاف لا يجدي فائدة
هنالك **وهي** اي المرفوعات اي مجموعها لا كل واحد
منها **الفاعل** ما ذكرنا من ان الفاعل مرفوع وفيما
سياتي من ان المفعول منصوب هو المشهور

Copyright © King Saud University

Created with PDFsharp 1.2.1269-g (www.pdfsharp.com)